Intérieur arabe 1/07/11 17:22 Page 3

دفاتر التخطيط

العدد 36 • يوليوز–غشت 2011

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

إيلو 31-3، سكتور 16، حي الرياض
الهاتف: 04 69 57 37 05
الفاكس: 02 69 57 37 05
ص.ب. 178 الحي الإداري الرباط، المغرب

الرئيس
أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير
أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية
عبد الحق علالات
جمال بورشاشن
محمد ادويدش
مراد گرواني
عبد الرحمان حواش
عبد اللطيف الفراخ
عبد العزيز معلمي
محمد تعموتي

الناشر
المركز الوطني للتوثيق
الهاتف: 32 10 77 37 05
84 09 77 37 05
08 30 77 37 05
الفاكس: 34 31 77 37 05
أگدال، الرباط

الإيداع القانوني
2004/139

منشورات
المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني:
cahiersduplan@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.hcp.ma

إنجاز
بابل كوم
الهاتف: 74 92 77 37 05
الفاكس: 31 03 77 37 05
أگدال، الرباط

المطبعة
المعارف الجديدة
الهاتف: 08/09 47 79 37 05

محتويات العدد

■ **مقاربة الشغل والبطالة بالمغرب ومحدداتها البنيوية والسياسية في مرحلة انتقالية**

أحمد لحليمي علمي

■ **المحددات الميكرو اقتصادية لمشاركة المرأة في سوق الشغل**

محمد تعموتي ومصطفى زروالي

■ **هشاشة الأطفال**

سفيان ابن أحود

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.

Intérieur arabe 1/07/11 17:22 Page 4

مقاربة الشغل والبطالة بالمغرب ومحدداتها البنيوية والسياسية في مرحلة انتقالية

يعتبر التشغيل أهم أشكال الإدماج الاجتماعي والعامل الأوثق لتحسين مستوى المعيشة والوقاية ضد الفقر والهشاشة والمؤشر الأكثر ملاءمة لتقييم مستوى التلاحم الاجتماعي في أي بلد. كما يلعب دورا مهما في خلق وتوزيع الثروات.
ولهذا، فإن الولوج إلى الشغل يشكل حسب معطيات البحوث لدى الأسر أولى احتياجات الساكنة، والأولوية الأولى لكل رب أسرة من بين خمسة، كما صرح به المندوب السامي للتخطيط في مداخلته أثناء تقديمه لوضعية التشغيل سنة 2010 و2011 بمدينة الدار البيضاء.
تعميما للفائدة، تقوم المجلة بنشر الجزء المتعلق بالجانب الديمغرافي والاقتصادي لقضية التشغيل ببلادنا.

بقلم أحمد لحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط

بُعد الانتقال الديموغرافي المتسارع لإشكالية التشغيل في المغرب

يتميز الانتقال الديموغرافي في بلادنا، كما هو معلوم، بانخفاض الوفيات، حيث ارتفع أمل الحياة عند الولادة من 47 سنة في 1962 إلى 74,8 سنة في 2010 وبانخفاض متواصل للخصوبة التي انتقل معدلها خلال نفس الفترة، من 7,2 إلى 2,19 طفل لكل امرأة. وبهذا يسجل المغرب نفس مستوى الخصوبة الذي تعرفه بعض البلدان مثل فرنسا وتونس.

وفي هذا السياق، شهدت بنية الأعمار تحولا عميقا، حيث انتقلت نسبة السكان دون سن 15 سنة من 42,2 % في 1982 إلى 27,5 % في 2010، مع استقرار حجم هاته الفئة من السكان في حوالي 8 ملايين (8,6 مليون في 1982 و8,8 في 2010). أما نسبة السكان البالغين 60 سنة فما فوق، فقد انتقلت من 6,4 % إلى 8,3 % (1,3 مليون و2,6).

وبالنظر إلى الضغط على سوق العمل، تتميز الساكنة في سن النشاط (15–59 سنة) بما يلي :

- معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 2,4 % (مقابل 1,6 % بالنسبة لمجموع السكان).
- تضاعف عددها من 10,5 في 1982 إلى 20,4 مليون في 2010، نتيجة الوصول الكثيف للأجيال المنحدرة من الفترات السابقة المتميزة بخصوبة مرتفعة.
- زيادة سنوية بلغت في المتوسط 354 ألف شخص، دون احتساب المهاجرين الذين وصل عددهم في 2010 إلى 88 ألف شخص بالنسبة لهذه الفئة العمرية.

وعلى العموم، يتعلق الأمر بساكنة ذات أغلبية حضرية (60 %)، شابة (45,2 % بالفئة العمرية 15–29 سنة) مع أغلبية طفيفة للنساء (51 %).

الساكنة في سن النشاط أحد مكونات إشكالية الشغل

أظهرت دراساتنا المستقبلية، أن الساكنة في سن النشاط تشكل مكونا قارا لإشكالية التشغيل ببلدنا. وبالفعل، يتضح أنه إلى غاية 2030، ستعرف الساكنة دون 15 سنة انخفاضا متواصلا (من 27,5 % في 2010 إلى 20,9 % في 2030)، مع حفاظ هذه الساكنة على حجم يناهز 8 مليون شخص (8,8 مليون في 2010 و7,9 في 2030). أما بخصوص الساكنة التي ستبلغ أعمارها 60 سنة فما فوق، فسترتفع نسبتها من 8,3 % إلى 15,4 % خلال هذه الفترة، حيث ستنتقل من 2,6 إلى 5,8 مليون شخص.
كما سترتفع الساكنة في سن النشاط (15–59 سنة) بـ 190 ألف شخص سنويا إلى غاية 2030، منتقلة من 20,4 مليون في 2010 إلى 21,7 مليون في 2015 ثم إلى 22,7 مليون في 2020 لتصل إلى 24,2 مليون في أفق 2030. وهكذا، فإن وزنها سيبلغ أقصاه بما قدره 65 % في سنة 2018، ليعرف بعد ذلك تراجعا طفيفا إلى 64 % سنة 2030.

Intérieur arabe 1/07/11 17:22 Page 5

وفي هذا السياق، واعتمادا على فرضية استقرار معدل النشاط في مستواه لسنة 2010، فعموما، سيصل عدد الساكنة النشيطة (15 سنة فما فوق) إلى 14,9 مليون في 2030، مسجلا بذلك زيادة سنوية قدرها 173 ألف شخص في المتوسط بين 2010 و2030. أما في حالة اعتماد فرضية عودة معدل النشاط إلى مستواه لسنة 1999 (ليصل إلى 54,5 % في 2020)، فستصل هذه الزيادة إلى 248 ألف نشيط سنويا.

لذا، يستوجب قياس أثر هذه التطورات على مستوى النمو الاقتصادي من أجل مواجهته. فبالمقارنة مع متوسط 156 منصب شغل سنويا التي وفرها الاقتصاد المغربي على مدى العقد الماضي، ومن أجل الحفاظ على حجم البطالة في مستواها الحالي، يجب على المغرب الرفع من فرص العمل بـ 17 ألف منصب شغل سنويا في حالة الفرضية الأولى و92 ألف في حالة الفرضية الثانية.

في الحالة الأولى، اعتبارا لكون معدل النشاط يظل تابثا، فإن الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الحالي (4,8 % في السنة) يمكن أن يلبي طلب الشغل الإضافي إلى غاية 2030، حيث سيبلغ معدل البطالة 7,1 %. أما في الحالة الثانية، فمن أجل تلبية طلب الشغل الإضافي، يجب بلوغ معدل نمو اقتصادي يناهز 6,5 % حيث سيصل معدل البطالة إلى 6,7 %.

سياق التحول الاقتصادي

انطلاقا من وضعية اقتصادية صعبة، والمتمثلة في أزمة المديونية والفترة الصعبة للتقويم الهيكلي، وبعد استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية، قام المغرب بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية لتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للمقاولة ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد. وقد تم تسريع هذه العملية خلال عقد التسعينيات، وذلك بدعم من الانفتاح السياسي والرغبة القوية لفتح عصر من التقدم الاجتماعي.

وقد اقترن السعي لتحقيق نمو اقتصادي أعلى وتوزيع اجتماعي وجغرافي عادل للثروات بإنجاز إصلاحات سياسية تمهيدا لمشاركة فعالة للسكان وتعبيرا منهم عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس مواطنة معترف بها وإرادة وطنية لتعزيز الإنجازات وتجاوز الأزمات المتراكمة في الفترات السابقة.

وموازاة مع الفرص التي تتيحها العولمة والقيمة المضافة للشراكات واتفاقيات التبادل الحر التي تمنحها سياسة الجهوية المفتوحة، تمت إعادة تنشيط سياسة التحرير والانفتاح الاقتصادي في إطار سياسة قطيعة مع الإنجازات الماضية. وذلك نابع من الرغبة من أجل تحسين استغلال الامتيازات التفضيلية للبلد وإمكاناته الطبيعية والبشرية لمختلف مناطقه بغية إدراج الاقتصاد المغربي ضمن سلاسل القيم الدولية.

وفي هذا الإطار، تم تكثيف جهود الاستثمار على المستوى القطاعي والجهوي، وخاصة في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، الحضرية منها والقروية. وقد ساهم التنوع الجهوي للاستثمارات في إعادة تموضع الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع ترابي للعمالة والدخل. وفي الواقع تم منح فرص جديدة لشرائح كبيرة من السكان للتمكن من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد ساهم النمو الاقتصادي في تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية.

عموما، مكنت الرغبة المتساوية لإمتصاص العجز المتراكم، خلال السنوات السابقة، فيما يخص رأس المال المادي والبشري، من تعبئة قوية للموارد المتاحة للاستثمار اتجاه عوامل القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيز الموارد البشرية المتاحة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

التشغيل في وقت بناء أسس تنافسية شاملة للإقتصاد

يتميز نموذج التنمية الذي طبع العقد الأول ببعد ثلاثي لتدبير مزدوج للتحول الاقتصادي والديموغرافي والذي يبين إلى حد ما مستوى ونوعية العمالة التي تم خلقها. وبالتالي، فإنه يشكل قطيعة حقيقية مع النموذج السابق المتعلق بالاقتصاد المسير والمحمي إلى حد كبير.

ويعبر عن هذه القطيعة الفعالية الجديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. خلال العقد الحالي ، تضاعف الاستثمار أكثر من مرتين. فقد ارتفعت نسبة معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 24,8 % سنة 1999 إلى 34,1 % سنة 2010. كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 4,8 % عوض 2,2 % خلال عقد التسعينيات. وتراجع معدل البطالة الوطني، الذي اعتبر منذ أمد بعيد عسير الانخفاض، بما يقارب 5 نقط مئوية. ويبقى التشغيل الذي يتكون في مجمله من العمالة الغير مؤهلة، حكرا على فئة غير حاملي الشهادات التي تشغل منصبين من ثلاث (66,6 % مقابل 73,3 % خلال الفترة 1999-2009).

تعكس هيمنة العمالة الضعيفة التأهيل بنية الاقتصاد الوطني ومستوى إنتاجية قطاعاته. وبالتالي، فإن التحسن في النمو لم يصاحبه تغييرا ملموسا للبنيات الاقتصادية لصالح الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية. وتبقى قطاعات الفلاحة والبناء

Intérieur arabe 1/07/11 17:22 Page 6

والأشغال العمومية وقطاع الخدمات المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ تساهم بنسبة 80 % من القيمة المضافة الإجمالية. وقد بلغ نموها خلال العقد 2000، 5,8 % و7,2 % و5 % على التوالي في حين لم يتعد نمو قطاع الصناعة 3 %.

غير أن هذه القطاعات تتميز بضعف في مضاعف العمالة خاصة العمالة المؤهلة، إذ أنه بإنشاء 10 وظائف مباشرة في كل قطاع فالفلاحة لا توفر سوى فرصتي عمل بشكل غير مباشر، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فلا يوفر سوى 1,2 وظيفة ولا يتعدى هذا العدد 3 بالنسبة لقطاع الخدمات. وبذلك تبقى مساهمة هذه القطاعات في توظيف العمالة المؤهلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ضعيفة رغم توظيفها المكثف للعمالة. ففي المتوسط، تمثل اليد العاملة بدون مؤهلات 65 % من العمالة المتراكمة بهذه الصناعات وتظل 30 % منها متمثلة في المساعدين العائليين.

ومن الجدير بالذكر، أن قطاع الصناعة، الذي تمكن فرص عمله المباشرة من خلق نفس العدد من الفرص غير المباشرة، والذي يثمن المهارات، قد شاهد انخفاضا في حصة مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية من 18 % سنة 2000 إلى 14 % سنة 2010.

ومن بين الفروع التي تخلق عمالة غير مباشرة بشكل كبير نذكر صناعة المواد الغذائية (5 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة) ، وصناعة المعادن (2 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة)، والصناعة الكيماوية (2 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة) وصناعة السيارات (ما يقرب من 1,5 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة).

على الرغم من نوعية العمالة التي توفرها مختلف قطاعات الاقتصاد، فقد ساهمت هذه الأخيرة، إلى جانب سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك وتحسين الأجور والولوج إلى القروض البنكية والسياسات الموجهة لمكافحة الفقر والهشاشة، في تحسين الدخل والظروف المعيشية للمواطنين.

كما نما الدخل الخام المتاح للأسر في المتوسط بنسبة 6,4 % سنويا خلال العقد الحالي والقدرة الشرائية بنسبة 3,3 %. في حين تضاعفت وثيرة نفقات استهلاك الفرد أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2001–2007 على ما كانت عليه خلال الفترة 1985–2001. كما انخفض معدل الفقر النسبي من 16 % إلى 8,8 % خلال نفس الفترة.

في ظل هذه الظروف، استفادت جميع الفئات الاجتماعية من التحسن في النمو خاصة الفئة المتواضعة والفئة الميسورة مقارنة بالطبقة المتوسطة. وكنتيجة لذلك، استقر مستوى التفاوت الاجتماعي بعد تفاقمه خلال السنوات الماضية إلى حدود سنة 2000.

التشغيل حسب نموذج النمو المدعم بالطلب الداخلي

وفي هذا السياق، برز النموذج المغربي للنمو خلال هذا العقد، الذي تميز بالانتقال الديموغرافي والاقتصادي المزدوج، حيث تعززت دينامية الطلب الداخلي للنمو الاقتصادي عبر الاستثمار والاستهلاك النهائي خاصة والذي ساهم بـ 67 % من نمو الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن الاستهلاك النهائي يمثل نسبة ضعيفة، على مستوى مضاعف التشغيل الذي لا يتجاوز 1,1، حيث أنه لا يوفر سوى فرصة شغل واحدة غير مباشرة مقابل خلق عشرة فرص عمل مباشرة. ومن جهته، يساهم الاستثمار بـ 46 % من نمو الناتج الداخلي الإجمالي بينما يتوفر على إمكانيات مهمة لخلق فرص شغل غير مباشرة مقارنة مع الاستهلاك النهائي (5 فرص شغل غير مباشرة مقابل 10 مباشرة). غير أن هذه الإمكانيات تبقى دون مستوى البلدان الأخرى. ويعزى ذلك إلى التوجهات القطاعية التي ميزت اختيارات الاستثمارات. هذه الأخيرة أفادت خصوصا البنيات التحتية الاقتصادية (الطرق والموانئ والسدود والمطارات والمناطق الصناعية وتهيئة المواقع...) والاجتماعية (السكن والماء والكهرباء والتطهير والبنية التحتية المدرسية والصحية...).

ومن المعروف أن تأثيرات الاستثمارات المخصصة للبنيات التحتية ليس لها عموما مردود فوري وأنها تستمد قيمتها من الحوافز التي تمنحها للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية. إذ يستقر مؤشر ICOR، الذي يقيس حجم الاستثمارات الضرورية لتحقيق وحدة إضافية من الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب، بين 5 و6 نقط. ويبقى هذا المستوى مرتفعا مقارنة بدول أخرى كماليزيا وكوريا، حيث أن مؤشرهما لا يتجاوز 4 نقط.

ومن جهة أخرى، فإن هذا النموذج المعتمد على الطلب الداخلي النهائي، بالإضافة إلى ضعف مضاعفه للتشغيل، فإن له تأثيرات سلبية أخرى، عبر ارتباطه بالميزان التجاري. فمن واقع أن جزءا كبيرا من هذا الطلب يؤمن عبر الإستيراد، فإن الاقتصاد المغربي يفقد عدة فرص شغل غير مباشرة لصالح دول أخرى. إن ضعف النسيج الإنتاجي الوطني لم يمكن إذا من تشجيع الصادرات كفاية لمواجهة زيادة الواردات من ناحية ومن الاستفادة من

Intérieur arabe 1/07/11 17:22 Page 7

مضاعف تشغيلها المرتفع من ناحية أخرى (3 فرص شغل غير مباشرة مقابل 10 فرص مباشرة). وبالتالي، سجل صافي الصادرات مساهمة سالبة في النمو وصلت إلى 13 – % خلال العقد الماضي (2000).

ومن ثم أصبح من المسموح التساؤل حول درجة استدامة نموذج النمو هذا سواء من حيث التمويل المحلي والخارجي أو من حيث التماسك الاجتماعي. هذه المسألة لها ما يبررها خصوصا وأن الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المحلية تتسع باستمرار وقد تصبح هذه الفجوة أكثر عمقا في حال مواصلة سلوك الاستهلاك والادخار اتجاهه المسجل في السنوات الأخيرة. وذلك في إطار تغلب عليه ظاهرتان. فالأزمة المالية الدولية وعدم الوفاء الفعلي أو المحتمل للكثير من البلدان المتقدمة لإلتزاماتها المالية قد ينتج عنهما جفاف لمصادر التمويل الدولية، في وقت قد تعرف فيه المدخرات المحلية صلابة النمو.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتفاقم هشاشة الاستدامة الاجتماعية للنموذج تحت الضغط المتزايد على سوق العمل لفئة من السكان في سن العمل ومتعلمة وتطالب بشكل متزايد لنمط استهلاك ولقيم مجتمعية حيث يحتل العمل اللائق الصدارة في تطلعاتهم.

ويبدو أن هذا النمط من النمو لعشرية 2000، قد تمت برمجته بطريقة منظمة لينفتح في العقد الثاني على نموذج جديد يتسم بقدرة نادرة على المضي قدما من خلال الخطابات والتوجيهات والمبادرات التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال العامين الماضيين.

بداية مرحلة جديدة لنموذج النمو بالمغرب

كل شيء يشير إلى أن المغرب ينخرط في دينامكية جديدة لتعزيز القدرة التنافسية العامة لاقتصاده ولنوعية أكثر تقدما لاندماجه في سلاسل القيم الدولية وفي سياق مرحلة جديدة من العولمة. إن المشاريع المنفذة في مجالات الطاقة المتجددة، والصناعات التي يتمتع فيها المغرب بمزايا نسبية مثل صناعة السيارات وصناعة الطائرات والصناعات المعدنية والصناعات الكيميائية والصناعات الزراعية، لتعلن عن تغير جديد في نموذج النمو. ومن خلال نظرة استباقية، فإن الإصلاحات ذات الطابع المؤسساتي والتي تعزز المشاركة في الديمقراطية على المستوى المحلي والجهوي، قد بدأ العمل بها باتساق تام من أجل إعطاء بعد اجتماعي في القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد. كما أن المكاسب من حيث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية من شأنها أن تشجع أصحاب الادخار الدخول في الاستثمار الإنتاجي بدلا من تراكم الثروات مما سيؤدي إلى تطوير أفضل لإمكانات النمو في بلادنا ولخلق وظائف لائقة ولتوزيع أفضل للدخل لصالح المواطنين.

وينبغي أيضا لهذا الفصل الجديد من التاريخ الوطني أن ينفتح على التثمين المناسب للموارد البشرية من أجل استيعاب العجز المسجل لاسيما في نظام التعليم والتكوين للتخفيض من التفاوتات المتعلقة للوصول إلى المعرفة منذ المستويات الأولى للتعلم. ولا يمكن لهذه الصفحة الجديدة أن تتحمل اختلالات النظام والتي تعود لأوجه القصور المتعلقة بالإرتباط الداخلي بين مكوناته المختلفة، والقدرة على التكيف أكثر، إن فيما يتعلق بحكامتها الإدارية والبيداغوجية أو منتوجها، مع متطلبات اقتصاد تنافسي.

وعلى هذا الفصل الجديد في التاريخ الوطني أن يقرأ من زاوية تخطي المنهجيات القطاعية البحتة لإدماجها في مقاربة التخطيط الاستراتيجي تمكن من تحديد الأولويات وصياغة الأهداف، وسلك الاختيارات الأنسب بين الاستهلاك والاستثمار، وبين ضرورة المساواة في المراتب والمساواة في الفرص من أجل تنمية مستدامة للتماسك الاجتماعي والترابي.

إذا كان التخطيط الاستراتيجي يقدم أحد الإطارات الديمقراطية الأكثر ملاءمة لانخراط جماعي لكل المكونات المجتمعية والترابية في تحقيق أهداف نموذج النمو في المستقبل، فإنه أيضا منصة تحمل في طياتها رؤية تشجع على شراكات أكثر مردودية بين الفاعلين المؤسساتيين العامين منهم أو الخاصين، محليين كانوا أو أجانب.

إن الحوار الوطني الجاري في بلادنا اليوم، على ضوء الخطاب الملكي ليوم 9 مارس يرتكز بشكل تلقائي ولأسباب وجيهة على الجوانب المؤسساتية والسياسية. وفي سياق التهديدات الإقليمية والدولية الحقيقية، سواء الأمنية منها أو الاقتصادية أو السياسية، فإنه سيكون من غير المناسب ألا يشكل نموذج النمو الاقتصادي، الذي ينفتح عليه المستقبل القريب لبلادنا، بعدا من أبعاد هذا الحوار الوطني الذي من المفروض أن يتم تناوله بكل هدوء مع الأخذ بعين الإعتبار واقع المحيط الدولي ■

Intérieur arabe 1/07/11 17:22 Page 8

ملخص حول موضوع :

المحددات الميكرو اقتصادية لمشاركة المرأة في سوق الشغل

بقلم محمد تعموتي ومصطفى زروالي، م.س.ت.

يرتبط التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول بمدى استغلال الطاقات البشرية المتوفرة. وفي هذا الإطار، تعتبر مشاركة المرأة، التي تمثل حوالي نصف هذه الطاقات، ذات أهمية كبرى في هذا التطور. لكن، رغم تغير نسبتها من دولة إلى أخرى، تبقى مشاركة المرأة في سوق الشغل ضعيفة مقارنة مع مشاركة الرجل. وإذا كانت تربية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية تساهم في ضعف هذه النسبة، فإن عوامل أخرى مرتبطة بالظروف السوسيو اقتصادية والمميزات الفردية السوسيو ديموغرافية للمرأة تساهم كذلك في تحديد مستوى هذه المشاركة.

بناء على معطيات البحث الوطني حول التشغيل، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد عوامل مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل وقياس حجم تأثيرها. وتعتمد منهجية الدراسة على نماذج ثنائية التفرع حيث يشكل نوع النشاط (نشيطة/غير نشيطة) المتغير المراد دراسته.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام. يقدم القسم الأول نظرة موجزة حول الأسس النظرية لمشاركة المرأة في سوق الشغل. ويهتم القسم الثاني بسرد صورة عامة لتطور وضعية المرأة في سوق الشغل بالمغرب، فيما يقدم القسم الثالث المنهجية المتبعة في التحليل والنتائج المحصل عليها.

يستنتج من هذه الدراسة، أن مشاركة المرأة تبقى مرتبطة بالعديد من المحددات الميكرواقتصادية. فالسن يؤثر بالإيجاب على مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل وذلك إلى حدود سن معين (48,5 سنة في 2000 و37,5 سنة في 2010) حيث يبدأ تراجع مستوى مشاركتها. أما فيما يخص الحالة الزواجية، فقد تبين أنه مقارنة بالنساء العازبات، تعتبر المطلقات أكثر نشاطا والمتزوجات أقل نشاطا. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر وجود أطفال دون السن السادسة بالمنزل من العوامل التي تقلل حظوظ المرأة في ولوج سوق الشغل.

وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن التعليم يبقى العامل الرئيسي المحدد لمشاركة المرأة في سوق الشغل، إلا أن هذه الإرادة في المشاركة لا تعني بالضرورة الحصول على شغل، فعلى العكس من ذلك، قد يشكل الحصول على شهادة معوقا بالنظر إلى معدلات البطالة المرتفعة لدى حاملي الشهادات ■

Intérieur arabe 1/07/11 17:22 Page 9

ملخص حول موضوع :

هشاشة الأطفال

بقلم سفيان ابن أحود، م.س.ت.

مع الانخفاض الحاد في معدل وفيات الأطفال، أصبح اهتمام الباحثين منصبا نحو نوعية معيشة الطفل. الشيء الذي دفعهم إلى القيام بأبحاث معقدة حول هذا المفهوم الجديد، ألا وهو هشاشة الأطفال. يعتبر هذا الأخير مفهوما متعدد الأبعاد ويستند تحليله على مجموعة من عوامل الخطر المنبثقة من الإطار البيئي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيش فيه الطفل. تعتبر قطاعات الغذاء والصحة والإعلام والتعليم والأوضاع المعيشية للأسر والحالات النفسية، هي الأبعاد الأساسية لمفهوم الهشاشة والتي بتأثرها تتأثر نوعية معيشة الطفل. لذلك كان من الضروري إنشاء مؤشر واحد لقياس وتلخيص خطر هشاشة الأطفال في المغرب على المستوى الشخصي والجهوي والوطني حتى يتمكن أصحاب القرار من وضع الآليات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة. تكمن أهمية هذا المؤشر المركب في كونه يستوعب جميع أبعاد الهشاشة ويمكّن من تصنيف الأطفال إلى مجموعتين حسب مستوى الهشاشة: أطفال عرضة لهشاشة ضعيفة وأطفال عرضة لهشاشة قوية. من خلال التحليل، يتبين بأن حدة ظاهرة هشاشة الأطفال مقلقة بشدة، حيث أن ربع العينة المدروسة هي من الأطفال المعرضين لهشاشة قوية: 24 % من الأطفال دون سن الخامسة و26 % ممن تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 14، مما يشير – في أفضل الحالات – إلى وجود ظاهرة ثابتة، والأطفال الصغار هم بالكاد أفضل حالا من الأطفال الأكبر سنا.

مستوى معيشة الأسرة هو المعيار الأكثر تمييزا، حيث أنه يساهم بشكل كبير في قوة الهشاشة أو ضعفها. النتيجة التي لم تكن متوقعة بشكل كبير ورغم ذلك تبعث على الارتياح نوعا ما هي أن الفتيات لا يختلفن عن الذكور من ناحية مستوى الهشاشة ولا توجد بينهما فروق ذات مغزى. وعلى العكس من ذلك، فالنتيجة المتوقعة والمثيرة للقلق هي أنه في المجال القروي – حيث مستوى المعيشة أقل مما عليه الحال في المدينة – يُلاحظ تردد أعلى من الأطفال المعرضين لهشاشة قوية، على أمل أن الجهوية ستعطي المناطق القروية والزراعية حقها الذي تستحقه من الكعكة الوطنية، والذي من المؤكد أن يكون له تأثير إيجابي على مصير أبنائها.

رغم اختلافاتهما الجذرية من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية، تعتبر جهة الدار البيضاء الكبرى والجهة الصحراوية هي المناطق التي فيها أقل نسبة من الأطفال المعرضين لهشاشة قوية، بالكاد 10 %، وهي نسبة أقل من المعدل الوطني بشكل ملحوظ، مما يدل على أنه ليس هناك حتمية مطلقة حول هذا الموضوع وأن ظاهرة الهشاشة لا زال فيها غموض. في الرباط–سلا–زمور–زعير وفاس–بولمان والجهة الشرقية، تبدو المؤشرات أعلى بنسبة 13 % إلى 20 % من الأطفال المعرضين لهشاشة قوية. أما الحالات الأكثر حرجا تظهر في تازة–الحسيمة–تاونات حيث أن الأطفال المعرضين لهشاشة قوية يشكلون أكثر من النصف (51 %)، أو بمعنى آخر ضعف المعدل الوطني. باقي الجهات تعرف نسبا متوسطة الحَجم تتراوح بين 25 % بمكناس–تافيلالت، و37 % بتادلة–أزيلال.

القضاء على خطر هشاشة الأطفال هو الشعار الذي يجب أن يظهر على واجهة برامج التنمية الجهوية في المستقبل ■